

النظرية الثالثة والفكر السياسي المعاصر

د. علي سالم (*)

منجزات اشتراكية، وبأن الدولة القائمة هي دولة اشتراكية، والحزب الحاكم هو حزب الطبقة العاملة، إلخ. وكان لهذا التشويه صدىً شديداً في الغرب الذي استغله إلى أقصى ما يمكن. فاعتبر أن أنظمة البلدان الشرقية هي فعلاً أنظمة اشتراكية، وأن الاشتراكية هي ما تحقق في الواقع، وأن شتى الصفات السلبية الخاصة بهذه المجتمعات هي صفات للاشتراكية. إذاً كان هناك تشويه متعمد لحقيقة الاشتراكية وفكرها.

إن الشيء الذي أسهم في تفاقم أزمات النظامين الرأسمالي والإشتراكي، هو توجههما نحو سباق التسلح بحكم المنافسة بينهما من أجل النفوذ والسيطرة على الثروات والموارد والمواد الأولية والأسواق التجارية في العالم. فترسانات الأسلحة العادية والنووية، والبرامج المعدة من أجل التسابق على الهيمنة على الفضاء الخارجي، تتطلب أموالاً هائلة أخذت وتأخذ من طريق تأمين الحاجات المادية للناس. فبدل الزيادة في هذه الحاجات، هناك نقصان، بل فقدان لبعضها.

المكتسبات التي حققها النظام الرأسمالي، سواء فيما يتعلق بتطور الاقتصاد والعلم والتقنية والمعرفة، أم بتطور الفكر والسوعي، لم تخف حقيقة القائمة على الربح والاستغلال ونهب ثروات الشعوب الصغيرة من خلال الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية. كما لم تخف طبيعة أفكاره وتياراته الثقافية التي تعمل جاهدة على تغطية التناقضات الأساسية التي تميز كيانه. بالمقابل، فالمنجزات التي حققها النظام الاشتراكي، لم تكن مختلفة كثيراً عن تلك الخاصة بالنظام الرأسمالي، بل يمكن القول أنها لم تبلغ مستوى المنجزات الأولى في مجالات عديدة. وهي لم تتحقق إلا على أسس النظام الرأسمالي نفسها، أي الربح والأجرة، وإن اختلفت الجهة التي تقوم بذلك، سواء كانت أفراداً أم حكومات وأحزاباً. ولم يكن الفكر الاشتراكي السائد يعبر عن حقيقة التناقضات الموجودة. لهذا اتخذ منحىً دعائياً وأيديولوجياً عمل على تشويه الفكر الاشتراكي الحقيقي، أي الفكر الماركسي، من خلال تصوير المنجزات المحققة بأنها

(*) معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية.

أمام أزمات النظام الرأسمالي التي عانت منها، وما تزال، المجتمعات المختلفة في العالم، وأمام أزمات المجتمعات المسماة اشتراكية، كان الظرف مؤاتياً لنشوء أفكار ونظريات جديدة تحاول مواجهة الأفكار والنظريات القائمة. من هذه النظريات ما عُرف باسم النظرية الثالثة.

جاءت هذه النظرية بهدف مواجهة الوضع القائم. فرأت تناقضات النموذج الأول، وتناقضات النموذج الثاني، ودعت إلى مواجهة الفكر الأول والفكر الثاني بفكر جديد يعكس حقيقة الأمور. ورأت أن فكرها هو الفكر العلمي المتوجب أخذه في الاعتبار. وكان لشدة الاهتمام الذي أبدته في مواجهة الواقع، أن دمجت بين الفكر الماركسي والفكر الستاليني البرجوازي السائد في ما يسمى بالبلدان الاشتراكية. أن واقع بلدان أوروبا الشرقية يوجب البحث في الفكر الماركسي و«الفكر الاشتراكي» السائد واكتشاف التناقض بينهما، على أن هذا الأمر لا يعني أن الفكر الماركسي غير خاضع للنقد والتعديل.

من منظار تحليلي نقدي سنحاول البحث في بعض الأمور الهامة التي تعالجها النظرية الثالثة، محاولين قدر الإمكان الوضوح والوصول إلى حقائق موضوعية.

حكم الطبقة أم حكم الشعب

تنقذ النظرية الثالثة مفهوم حكم الطبقة بأنه مفهوم فتوي يعبر عن مصلحة جماعة معينة من الناس. وتدعو، بالمقابل، إلى تبني مفهوم حكم الشعب بحجة أنه مفهوم شامل يعكس المصالح المختلفة للمجموعات البشرية، تلك المصالح المتوجب أخذها في الاعتبار. وتوافقاً مع هذا الموقف تعتبر الحكم الحزبي حكماً ديكتاتورياً، والنظريات السياسية السائدة حالياً في العالم نظريات فتوية، غير ديمقراطية وغير علمية. وتعطي أهمية لممارسة السياسة

من قبل الجماهير، وترى في سلطة الشعب شكلاً صحيحاً للديمقراطية. ويمارس حكم الشعب بالنسبة إليها من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية. وتبرّر رفضها لسلطة الطبقة العاملة بأن هذه الأخيرة لن تتمكن من إلغاء التناقضات الاجتماعية⁽¹⁾.

إن الاهتمام الذي توليه هذه النظرية لمصلحة الجماهير ولدورها السياسي يجب ألا يغفل البحث في أطروحاتها النظرية وفي تطبيقاتها العملية. أولاً، ماذا يعني مفهوم سلطة الشعب؟ هل هو أكثر تعبيراً عن مصلحة الشعب من أي مفهوم سياسي آخر، وهل هو أكثر ديمقراطية؟ ثانياً، هل مفهوم سلطة الطبقة هو فعلاً مفهوم فتوي؟

حين نتحدث عن الشعب، فإننا في الحقيقة نتحدث عن فئات اجتماعية عديدة تشكّله. وهذا يعني أن مصالح الفئات والطبقات المختلفة يجب أخذها في الحسبان. وحين نعطي أهمية لمصالح مختلفة، فإننا لا نفر نظرياً بالمصلحة الأساسية للفئات العمالية المنتجة. والتحدث عن إعطاء دور أساسي لهذه الفئات لا يلغي الغموض في هذا المفهوم. إذ، كيف يمكن التوفيق بين المصالح المتناقضة؟ وهل القوى العمالية والشعبية في موقع القرار السياسي الذي يسمح لها بحماية مصالحها والدفاع عنها؟ وهل هي مسلّحة بالوعي العلمي والوعي الثوري اللذين يكفلان قوتها واستمرارية سلطتها وعدم خضوعها لسلطات وأفكار ونظريات وتأثيرات القوى الأخرى؟

أمور عديدة تؤكد أن سلطة الجماهير أو الفئات المنتجة لا يمكن تحقيقها بسهولة.

أولاً، إن هذه الفئات المتناقضة مصالحها مع مصالح الفئات الاجتماعية الأخرى، من الطبيعي أن تلقى معارضة شديدة، بل مواجهة وعدواناً من قبلها. ولا يتسم الصراع في هذه الحالة ببعده المحلي والإقليمي فحسب، بل ببعده العالمي أيضاً. فقوى

تُنتج بعد فكرها الثوري العلمي، أو طالما لم تؤمن بعد بفكر تعتبره فكرها الخاص الذي يعكس مصالحها الحقيقية.

لا يقتصر الغموض في مفهوم سلطة الشعب على المعنى فقط، وإنما يطول الشكل أيضاً؛ فالديمقراطية الشعبية أو المباشرة، مع أنها الشكل الأنسب والأفضل لممارسة الجماهير، إلا أنها لا تعبر عن مصالحهم الفعلية في ظل الهيمنة المادية والفكرية للقوى الرأسمالية، أو في ظل التوافق مع هذه القوى. ولن يأخذ هذا المفهوم شكله المناسب إلا في ظروف موضوعية تسمح بالتححرر الفعلي للفتات العمالية المنتجة. وقد تعبر الديمقراطية الشعبية عن مصالح الجماهير إلى حين أي طالما أن هذه الأخيرة في بداية ثورتها، ولم تستوعب بعد من القوى الرأسمالية. وهذا ما حدث في روسيا. ففي بداية الثورة البولشفية، كان العمال والفلاحون يمارسون سلطتهم من خلال مجالسهم المنتخبة والمعروفة باسم السوفيات، وكان أعضاء هذه المجالس يخضعون للرقابة المباشرة من قبلهم، ويخضعون للعزل والإبدال في أية لحظة. ومع مسار الثورة، تغيرت الأمور، وأصبح دور العمال يتقلص تدريجياً لمصلحة الحزب «الطليعة» الثورية. وهذا الأمر عائد إلى جملة أمور. أولاً، ضعف الوعي الثوري لدى العمال والفلاحين، بحيث أصبحوا يتنازلون عن حقهم في ممارسة السلطة لصالح فئة تدعي تمثيلها لمصالحهم. ثانياً، لسبب موضوعي يتمثل بعدم انتشار الثورة في أوروبا للتخلص من قوى الرأسمال العالمي. وكان لعدم انتصار الثورة في العالم أن انعكس سلباً في الداخل حيث نشأت قوى عمالية سلطوية ورأسمالية تمثلت بأعضاء الحزب والحكومة. يتبين من هذا أن الديمقراطية الشعبية لا قيمة لها إذا لم ترتبط بشروط موضوعية تؤمن ممارستها الفعلية.

لماذا يشكّل مفهوم سلطة الطبقة مفهوماً فتوياً؟ يُبرّر

الرأسمالية العالمية لا تألّو جهداً في العمل على ضرب أية محاولة تستهدفها. وإذا استعرضنا الحركات الاجتماعية والتحررية عبر التاريخ، نجد أنها جميعاً منيت بالفشل، بعد أن انتصرت إلى حين. وهذا يبيّن بوضوح ضرورة ربط نجاح الثورة الجماهيرية أو العمالية ليس بانتصارها في الداخل فقط، وإنما بإمكانية إنتشارها في الخارج كذلك، تلك الإمكانية التي تسمح بالتخلص من قوى الهيمنة والتسلط والنفوذ والاستغلال.

ثانياً، إن سلطة القوى العمالية والشعبية على صعيد محلي تفترض إضعافاً للقوى الرأسمالية المحلية. لكن، بما أن القوى العمالية لم تصل بعد، لا إلى مستوى الوعي العلمي والوعي الثوري الذي يسمح لها بممارسة السلطة دون سواها، ولا إلى مستوى العلم والمعرفة واستيعاب التقنية الذي يؤهلها لإدارة ناجحة للإنتاج، ونظراً لبقاء واستمرارية القوى الرأسمالية العالمية بنفوذها العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي والاعلامي، إلخ؛ فإن القوى الرأسمالية المحلية ما تزال تؤثر على القوى العمالية بأشكال مختلفة، حتى وإن سلمنا بإقصائها عن مركز القرار السياسي.

ثالثاً، إن اضطراب السلطة الجماهيرية للتعامل مع السوق الرأسمالية نظراً لاستحالة خلق اقتصاد محلي ذي اكتفاء ذاتي، سوف يخضعها للتعامل بالطرق الرأسمالية ذاتها، وسوف تبقى عرضة للرياح الرأسمالية طالما أن هذه السلطة لم تتوسع كي تضرب مراكز القرار الرأسمالي العالمي.

رابعاً، سوف تبقى الجماهير عرضة للتأثير الرأسمالي طالما أن ممارستها السياسية ما تزال مرهونة بالعمل الدعائي والتحريضي للطلائع الثورية، أي طالما أنها لم تتولّ بعد زمام أمورها بنفسها. بعبارة أخرى، سوف تبقى خاضعة للتأثيرات الفكرية البرجوازية طالما لم

النقد الموجه إلى هذه النظرية يعترف بأن الحكم في أي «بلد اشتراكي» هو حكم الحزب وليس حكم الطبقة العاملة.

نظراً إلى الواقع الذي يبين أن النظرية الماركسية لم تطبق في أي بلد من البلدان، فإن اتهام هذه النظرية بالفشوية واللاعلمية قد لا يعكس حقيقتها. من المعروف هنا أن النظرية الماركسية لا تشكل بالضرورة نظرية علمية مطلقة، لأن كل نظرية فيما يتعلق بالعلوم الإنسانية تشمل إلى جانب الحقائق الممكنة عناصر غير علمية. وبناءً على هذا الاعتبار، فالماركسية، مع أنها كشفت حقائق أساسية في المجتمع الرأسمالي، إلا أنها لم تعكس بشكل مطلق حقيقته. فهناك تدخلات وتعقيدات لم تتمكن من كشفها وذلك نظراً لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين البشر. وأوضحت وأكدت في أكثر من مكان على ضرورة كشف هذه التعقيدات والقيام بأبحاث ودراسات معمقة ومتابعة. كما يبين أن أية حقائق نظرية هي عرضة للتعديل باستمرار نظراً للتغيرات التي تطرأ على الواقع. يدل هذا الموقف على أن أية نظرية لا تعتبر نظرية علمية نهائية غير خاضعة للتبديل والتغيير. فكل نظرية يمكن أن تعكس حقائق معينة، ولا يطلب منها أن تعكس جميع الحقائق. ومن الطبيعي أن لا يوجد فصل بين النظرية والمصالح المادية للبشر والفئات الاجتماعية. لذلك، وضمن هذا المنظار، يمكن لأية نظرية أن تشكل وجهة نظر معينة كما اعتبر ماكس فيبر⁽²⁾. غير أن هذا لا يعني أن أي وجهة نظر هي فثوية ولا تعكس حقائق علمية. ووجهة النظر التي لا تخشى كشف الواقع بتناقضاته هي تلك الخاصة بالطبقة أو الفئة التي ترى في كشف الواقع تحقيقاً لمصالح المجتمع بأكمله. وفي هذه الحالة، تكون وجهة النظر هذه أقرب إلى العلم من أي وجهة نظر أخرى.

ذلك بالمصلحة الخاصة بالطبقة وبأن حكم الطبقة هو حكم تسلطي دكتاتوري، وبأن الطبقة العاملة لن تتمكن من إلغاء التناقضات الاجتماعية. مما لا شك فيه أن حكم الطبقة يُعتبر حكماً دكتاتورياً لأن أية طبقة إذا مارست السلطة فهي لا تمارسها على نفسها، إنما على غيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية. وهي تبعاً لذلك سوف تعمل على إضعاف نفوذ أخصامها وأعدائها. لكن، هل تعتبر أية ممارسة للطبقة فثوية وغير اجتماعية؟ بعبارة أخرى، هل ممارسة الطبقة العاملة مثلاً يمكن أن تكون غير اجتماعية، أي ليست لمصلحة المجتمع بفئاته المختلفة؟ حين يُقال بأن الطبقة العاملة لن تتمكن من إلغاء التناقضات الاجتماعية دون تبرير ذلك عملياً، فهذا يدعو للتساؤل، خاصة وأنه، تبعاً لهذا الاعتبار، فإن حكم الحزب في الاتحاد السوفياتي أو في أي «بلد اشتراكي» آخر لا يُعتبر حكماً للطبقة العاملة. والدليل على ذلك هو ما جرى في بولندا من صراع بين الحزب والعمال، حيث ظهر الحزب كنقيض رأسمالي لهم. وما يمكن أن يجري في بلدان أخرى قد يشكل أدلة جديدة. تبين هذه الفكرة أن الطبقة العاملة لم تتول السلطة فعلاً. لذلك لا يوجد مثال تطبيقي يظهر أن الطبقة العاملة إذا مارست سلطتها أو دكتاتوريتها، يعني أنها تمارسها بشكل فثوي لا يخدم المصالح الأساسية للمجتمع.

على صعيد نظري، تعتبر الماركسية أن الطبقة العاملة هي الطبقة الوحيدة المؤهلة بحكم موقعها الانتاجي والاجتماعي لوضع حد نهائي للتبايز الطبقي. لكن لا يوجب هذا الموقف بالضرورة حلاً كاملاً للتناقضات طالما لم يؤكد الواقع بعد هذا التصور. كما لا يوجب موقفاً رافضاً له استناداً إلى أن النظرية الماركسية هي ما طبق فعلاً في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان المسماة اشتراكية، خاصة وأن

الشرعية الطبيعية والشرعية الوضعية

تعتبر النظرية الثالثة أن المجتمعات في مرحلة من مراحل تطورها خضعت لشرائع متوافقة ومنسجمة مع وضعها الاجتماعي، أي لشرائع طبيعية تتمثل بالعرف والدين؛ في حين أن المراحل اللاحقة التي ارتبطت بظهور السلطة السياسية اتسمت بتشريعات وضعية اصطناعية، لا تتوافق مع طبيعة تطورها⁽³⁾.

يبين التطور التاريخي أن المجتمعات مرت بشكل عام بحالتين متناقضتين. الحالة الأولى هي الخاصة بالمجتمعات القبلية والعشائرية. أي تلك المجتمعات التي كانت تحكم نفسها بنفسها، والتي لم تكن تعرف بعد أية سلطة سياسية بمعناها الحديث، ولا أي تقسيم واضح للعمل. والحالة الثانية هي الخاصة بالمجتمعات الحديثة التي عرفت تقسيماً للعمل وبروز مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية، إلخ.

في الحالة الأولى، وفي مراحل عديدة من الحالة الثانية، شكّل الدين عنصراً أساسياً، بل حتى وحيداً، إذا صح القول، للوعي الاجتماعي للمجتمعات البشرية. وكان هذا الوعي متوافقاً مع طبيعة الحياة الاجتماعية، ويعكس عقلية الأفراد والجماعات البشرية. غير أن توافق هذا الوعي مع الواقع لا يعني أنه وعي علمي يعكس فكراً علمياً وحقائق موضوعية. فالوعي الاجتماعي بشكله الديني، كما عُرف سابقاً، مليء بالخرافات والأساطير التي تعكس مستوى بدائياً في التفكير. لكن، مع ذلك، فهذا الوعي بشكله القائم كان ضرورياً للارتقاء نحو مستويات أفضل.

وفي حين أن الشرائع التي عرفت بها المجتمعات في تطورها مرتبطة فعلاً بأداة الحكم، وبالتالي بمصالح مادية معينة، وبفئات اجتماعية محددة، فإن هذه الشرائع، مع صفتها الاصطناعية، تتوافق مع المجتمع الطبقي حيث التناقضات في المصالح. لكنها

لا تعكس حقيقة هذه التناقضات، لأنها لا تنسجم مع مصلحة الفئات الأساسية في المجتمع. ولوضع حد لها نظراً لخاصيتها الفتوية، نجد أنه لا يكفي القول بضرورة وضع تشريعات صادرة عن الشعب نفسه، مع الأهمية الكبيرة لذلك، لأن حرية التشريع غير منفصلة عن ظروفه. فالجماهير الفقيرة المنتجة والمستغلة إذا لم تكن هي في موقع القرار السياسي، وإذا لم تكن متحررة بعد من الوعي الرأسمالي ونفوذ الرأسماليين، فهي لن تتمكن من وضع تشريعات طبيعية تتوافق مع مصالحها ومصلحة المجتمع في الوقت نفسه.

مفهوم الاشتراكية

تضع النظرية الثالثة تصوراً معيناً للاشتراكية تحدّد خطوطه العريضة بالآتي: العمل لمن ينتجه، إلغاء الربح والنقد، الشراكة في الإنتاج، الأرض للجميع، الحرية المادية والمعنوية للجميع، والمساواة في السلطة والثروة والسلاح، إلخ⁽⁴⁾.

تعكس هذه المفاهيم موقفاً نظرياً واضحاً من الرأسمالية والاستغلال. وتقترب من المفاهيم الماركسية، بل لا تختلف عنها إلا فيما يتعلق بمبدأ المساواة في السلطة والثروة والسلاح. ففي حين أن هذا المبدأ يؤكد على بقاء واستمرارية السلطة السيامية والعسكرية، وبالتالي على وجود فئات اجتماعية مختلفة، فإن المجتمع الاشتراكي بالمفهوم الماركسي لا يعرف أية سلطة، أو أية فئات اجتماعية، وإن عرف في البدء سلطة البروليتاريا. وإذا كان الاعتبار أن المفاهيم الماركسية هي مفاهيم مضي عليها الزمن لأنها سقطت على أرض الواقع، فلن هذه لا يعكس الحقيقة، لأن ما حدث ويحدث الآن في البلدان المسماة اشتراكية حيث الربح والنقد والأجرة والمساواة الشكلية لا يتوافق مع النظرية الماركسية.

انطلاقاً من هذا التوضيح ينبغي البحث في إمكانية

تحقيق هذه الأفكار عملياً، والاستفادة من معرفة الأسباب والعوامل التي حالت دون ذلك في الواقع، أي ضمن مجتمع محدد. إذا نظرنا الى التجربة الروسية والتجارب الاشتراكية الأخرى نرى أن النظرية الماركسية لم تنتصر في الحقيقة، بل انتصرت مؤقتاً وذلك بسبب الظروف الموضوعية التي حالت دون انتشار الثورة العمالية في أوروبا، وبالتالي دون ضرب المراكز الأساسية للرأسمالية. وهذا ما انعكس في الداخل من خلال انتصار الفكر الستاليني الذي يُعتبر فكراً برجوازيّاً، والقاتل بإمكانية تحقيق الاشتراكية في بلد واحد، والذي يقر بوجود المؤسسات في المرحلة الاشتراكية، ويعتبر الاشتراكية غير محدّدة بإلغاء الأجر والربح، ويرى في تعايش الاشتراكية مع النظام الرأسمالي أمراً ممكناً، إلخ.

يتبين من هذه التجارب أن الاشتراكية غط إنتاج جديد يتناقض جذرياً مع غط الانتاج الرأسمالي. ولا يمكن تكوّن النمط الأول على أساس التعايش مع النمط الثاني، أي التكون ضمن بلد معين لأنه من المستحيل على أي مجتمع بمفرده أن يؤمّن حاجات أفراده المادية والمعنوية من خلال الامكانيات المادية والتقنية والفنية لهذا المجتمع نفسه.

لذلك، فالدعوة الى تحقيق هذه المبادئ الاشتراكية مرهون بعدة عوامل. من بينها، إمكانية ضرب الرأسمالية في مراكزها، وانتشار الوعي العلمي والوعي الثوري بين الجماهير المنتجة صاحبة المصلحة في التغيير.

المجتمع القومي والمجتمع الأممي

ترى النظرية الثالثة أن المجتمع القومي هو أفضل من المجتمع الأممي من حيث الترابط والتراحم والتضامن والمنفعة، وتمدح العلاقات القائمة داخل القبيلة، والمثل والقيم القائمة عليها. لكنها تحذّر من التعصب القومي⁽⁵⁾.

إذا نظرنا نظرة محايدة إلى المجتمعات نرى أن المشاعر القومية هي التي ما تزال حتى اليوم تشكل دافعاً مهماً للحركات الاجتماعية عبر التاريخ، وإن ظهرت في فترات مختلفة مشاعر أممية تجلت من خلال الثورات العمالية والأفكار الماركسية. لكن لا يعني هذا أن المجتمعات القومية أفضل من المجتمعات الأممية. فالروابط التي تجمع أفراد القومية الواحدة، وإن كانت شديدة ومتينة وتعمل على الحفاظ عليهم والدفاع عنهم وحمايتهم، إلا أنها تطمس جانباً مهماً من جوانب العلاقات التي تربط بعضهم الى بعضهم الآخر، ألا وهو الجانب الاجتماعي، أي التناقضات بين الطبقات والفئات الاجتماعية، القائمة على المصالح المادية المختلفة. لهذا، فالروابط القومية من دين أو لغة أو عادات وتقاليد مشتركة تغطي هذا الجانب المهم المتوجب أخذه في الاعتبار لتصحيح المسار التاريخي. وهي تخفي جوانب لا عقلانية يحاول أصحاب الهيمنة والسيطرة في المجتمع القومي استغلالها باستمرار لمصلحتهم. ونظراً لهذا الوضع، فالحالة القومية لا تُعتبر هدفاً نهائياً للبشرية والانسانية، بل هدفاً مرحلياً نحو إزالة القوميات. وما القيم والمثل المرتبطة بها سوى أفكار وتصورات تعمل على اخفاء حقيقتها الاجتماعية والاقتصادية.

قد يتساءل بعضهم، وهذا حق مشروع ومبرر، ما قيمة الأممية في ظل وحدة غير متكافئة بين قوميات مختلفة، أي في ظل وضع تكون فيه إحدى الأمم ذات قدرات عسكرية واقتصادية وفكرية أعلى بكثير من تلك الخاصة بالأمم الأخرى؟ ألا تعني الأممية في هذه الحال تبريراً للهيمنة والسيطرة على مقدرات وموارد الأمم الضعيفة؟ من المؤكد أن الأممية في هذا الوضع لا تعدو كونها ستاراً تتخبأ وراءه القومية الأقوى لفرض حكمها وتسلطها، وكل ذلك باسم التضامن الأممي والرفاقية ووحدة المصالح، إلخ. لكن يوجد سبب موضوعي لهذا الموقف يتمثل في حكم الحزب

التناقضات الحاصلة، إلخ. لكن، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النظرة عن «الواقع الاشتراكي»، خاصة ما يرتبط منها بالواقع الاقتصادي، عبر عنها مفكرون عديدون أبرزهم شارل بتلهاييم.

الشيء المتوجب توضيحه فيما يتعلق بهذا الموضوع يتمثل بمحاولة الربط بين الماركسية وما هو في الواقع. وكما بينا، فالنظرية الماركسية، بمفاهيمها حول الاشتراكية وسلطة البروليتاريا، تتناقض مع ما هو منسوب إليها. وما يؤكد هذه النظرة هو طبيعة «الاقتصاد الاشتراكي» القائم على الربح والتناقضات الحاصلة بين الحزب والحكومة وبين العمال، والصراعات التي تنشأ عن ذلك. فالماركسية واضحة في تحديد مبادئ الاقتصاد الاشتراكي المتمثلة بإلغاء الربح والنقد والعمل المأجور، كما أنها واضحة حين لا تعتبر الاشتراكية بناءً عملياً، وهي تقول بسلطة البروليتاريا، لا بسلطة الحزب⁽⁷⁾.

المجتمع الاشتراكي الجديد

نظراً لعدم توفر معطيات ملموسة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الليبي، فإن البحث في حقيقة هذا الواقع لن تكون له صفة عملية، إنما صفة نظرية تركز إلى بعض المعطيات العامة والمتعلقة بمجتمعات أخرى. وإستناداً إلى هذا التوجه في الفهم، نرى أن المؤشرات التي اعتمدت عليها النظرية الثالثة في اعتبار التغيير الحاصل في ليبيا تغييراً جذرياً هي بحاجة للبحث والنقد معاً. فالقول باختفاء أرباب العمل، وإلغاء العلاقات الاستغلالية الإنتاجية، والتخلص من الأجرة إلخ⁽⁸⁾، غير كافٍ للدلالة على صحة هذا الأمر. إذ لا يكفي تشكيل لجان عمالية لإدارة المصانع كي نقول بأننا تخلصنا من أرباب العمل، لأن الإدارة الجماعية للانتاج، هذا إذا كانت محققة، لا تعني إلغاء نهائياً لمظاهر الرأسمال نظراً لهيمنة الفكر الرأسمالي أو نظراً للتعامل والعمل من

بدل حكم الطبقة العاملة، وبالتالي في استمرارية الفكر البرجوازي تحت صفة الفكر الاشتراكي. والأعميات الاشتراكية في العالم انحرفت عن مسارها لأنها لم تبين عملياً إلا على هذا الأساس.

الموقف من النموذجين الرأسمالي والاشتراكي

نرى النظرية الثالثة أن «النظام الماركسي» (المقصود «النظام الاشتراكي»، كما هو في الواقع) لا يختلف كثيراً عن النظام الرأسمالي الأساسي. وما يجمع بينهما يتمثل في جملة أمور. 1- طبيعة النشاط الاقتصادي من حيث العمل الرأسمالي القائم على الربح. 2- العلاقات التي تحكم قوى الانتاج حيث الأجراء الذين يبيعون قوة عملهم لأرباب العمل سواء كانوا أفراداً أم حكومة. 3- الادارة الاقتصادية حيث العمال في النموذجين لا يشاركون في إدارة الإنتاج. وبناءً على هذا الموقف لا ترى النظرية الثالثة في النموذج الثاني أي تغيير أساسي، بل تعتبر أن «النظام الماركسي» لم يتوصل الى حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع الرأسمالي. فالمشكلات واحدة في النموذجين. ولتأكيد وجهة نظرها تركز إلى بعض المظاهر المهمة مثل التوافق في الأدوار بين أرباب العمل في النموذج الأول والحكومة في النموذج الثاني، ووضع البشغيلة الواحد، والصراع الذي ينشأ بين أرباب العمل والحكومة من ناحية والعمال من ناحية أخرى. ويمثل الصراع بين حركة التضامن وبين الحزب والحكومة في بولندا دليلاً واضحاً. وتتوقع النظرية الثالثة بخصوص «المجتمع الماركسي» حصول صراع اجتماعي ينتهي بانتصار العمال على الدولة والحزب، كما سيتمكن العمال في المجتمع الغربي من الانتصار على أرباب العمل⁽⁹⁾.

شيء مهم أتت به النظرية الثالثة حين رأت في «النظام الاشتراكي» نظاماً شبيهاً بالنظام الرأسمالي. فعكست جوانب مهمة من الحالة التي يعيشها العمال، وطبيعة الدور الذي تمارسه الحكومة والحزب، وطبيعة

خلال المبادئ الرأسمالية. وما قد يؤكد هذه الحقيقة هو أن اللجان الثورية ما تزال تلعب دور المحرض والقائد للشغيلة. فهي التي تدفعهم إلى المبادرة وإدارة المؤسسات والإنتاج. وهذا يعني أن الفئات المنتجة لا تشكل بعد ضماناً ذاتية لدورها الاقتصادي أو السياسي، ذلك أن الضمانة التي توفرها لهم اللجان الثورية قد تتحول إلى صمام أمان لنشوء طبقات وفئات جديدة رأسمالية تحت أعلام حمراء وفكر ثوري واشتراكي، إذا لم تدعم سلطة الجماهير من خلال إضعاف النفوذ الرأسمالي في العالم، تمهيداً للقضاء عليه، أو من خلال انتشار الوعي العلمي والوعي الثوري.

وإذا كانت الاشتراكية تعني إلغاء الطبقات والغاء للحكومة⁽⁹⁾، وهذا يتناقض مع مبدأ المساواة في السلطة، كما ورد سابقاً، فإن هذا الاعتبار لا يتوافق مع واقع أي بلد في العالم يدعي الاشتراكية.

الطليعة والجماهير

تعتبر النظرية الثالثة أن الطليعة الثورية لا تمثل مصلحة الجماهير. كما لا تعكس أمانيتها ومطامعها، أو أحاسيسها وأحلامها. فالجماهير هي التي تمثل مصلحتها بنفسها دون وصي عليها مهما كانت خصائصه. وهذا الموقف صادر عن فكرة اعتبار التمثيل تدجيل. أي أنه لا يمكن لأي مجموعة من المجموعات تمثيل مصلحة مجموعة أو مجموعات أخرى. وكما أن سيادة الجماهير وحريتها منتزعتان من أدوات الحكم، يجب إرجاع هذه السيادة وهذه الحرية إليها، أي إعطائها حق التشريع وحق الحكم. خلاصة هذا الموقف أن تدرك الجماهير مسؤولية عملها وأن تقوم بدورها كاملاً وأن تضع حداً للتناقضات السائدة. معنى هذا أن تدرك أن عملها هو الأساسي، وأن لا تعقد الآمال على أشخاص يُعرفون بالقادة.

وإذا كان الدور الأساسي للجماهير، فما هو إذاً دور

الطليعة؟ يتمثل دور الطليعة في تمكين الجماهير من التعبير عن أمانيتها وإحساساتها وأحلامها وتطلعاتها، وعلى أن تتسلم السلطة بذاتها ولذاتها⁽¹⁰⁾.

يبدو أن هذا الموقف يتعارض مع موقف لينين الذي يعطي للطليعة دور القائد والموجه والمعلم، والذي يعتبرها صاحبة الفكر والوعي النظري، وأنها هي التي تنقل المعارف والأفكار إلى الجماهير، وتحركهم وتدفعهم إلى الإنتفاضة. ومن خلالها يتأمن نجاح الثورة أو فشلها، استمراريتها أو تراجعها. ومع أن لينين يعطي للطليعة دوراً فكرياً وتحريضياً، فهو لا ينكر دور الجماهير أو العمال. لكنه لا يرى أن العمال ينتجون فكراً ثورياً. فالفكر الثوري يأتيهم من المثقفين الثوريين الذين تخلوا عن موقعهم الطبقي، أي عن فئة البرجوازية الصغيرة التي يتمون إليها⁽¹¹⁾.

ويقترّب موقف النظرية الثالثة هذا من موقف روزا لوكسمبورغ الذي يعطي للجماهير دوراً أساسياً في صنع التغيير: فروزا لوكسمبورغ، مع تشديدها على فكرة أن الطبقة العاملة هي التي تمثل مصلحتها بنفسها، ولا أحد سواها، تعتبر أن دور الطليعة يكون من ضمن الحركة العمالية، ولا يجب أن يأخذ صفة تمثيلية. وبهذا تتميز بشكل واضح عن لينين، وتعتبر أن موقفها هو الموقف الماركسي⁽¹²⁾.

إزاء هذه المواقف المختلفة، من الضرورة إعطاء بعض الملاحظات. 1- التأكيد على أهمية الموقف الذي يعطي الجماهير دوراً أساسياً، خاصة وأن التجارب الاجتماعية بينت، بل أكدت أن الجماهير التي تعطي كل الدور للقادة، سرعان ما تجرد نفسها، أمام غياب أو فقدان هؤلاء القادة، في فراغ سياسي وفكري، وتقف مشدودة ومكتوفة الأيدي. وتنعكس الأمور سلباً على واقع ومصير الناس. ولا تعود الجماهير ترى في المستقبل آمالاً قد تنقذها من وضعها المأساوي.

2- التأكيد على أهمية التجارب التي بينت أن القادة

لا يمكن أن ينبؤوا عن الجماهير، مهما كانت الخصائص التي يتمتعون بها، ومهما كانت طبيعة الأدوار التي يؤدونها؛ والتأكيد على أن الجماهير يجب أن تتولى زمام أمورها بنفسها.

3- الاستفادة مما جرى في بعض البلدان التي نجحت فيها الحركات العمالية الى حين، وكيف أن الطليعة التي كانت تعتبر نفسها مثلة لمصالح الجماهير، كانت بعد فترة من الزمن على تصادم معها ومثلة في الحقيقة لمصالح رأسمالية.

4- التأكيد على أهمية انتاج الجماهير لثقافتها وعلمها وفكرها.

5- قد تتعرض مصالح الجماهير للخطر إذا لم تكن مسلحة بوعي نظري ووعي علمي يقيها ويحفظها من التوجهات الرجوازية. لكن كيف يمكن للفئات المنتجة أن تدرك مصالحها، هل من خلال فكر الطليعة؟ قد تبقى الجماهير في حالة من التخبط إذا لم تكن هي صاحبة القرار في تحديد الفكر الذي يعكس مصالحها.

بخصوص بعض المقولات الرجعية

إحدى هذه المقولات هي أن الشعب هو صانع الملوك⁽¹³⁾. تعتبر النظرية الثالثة أن هذه المقولة رجعية لأن أي شعب من الشعوب التي خضعت للحكم الملكي كان خضوعها رغماً عن إرادتها. أي أن الملوك فرضت نفسها على الشعوب قهراً وقسراً واستبداداً. فهي التي كانت تشرع وتفرض القوانين. وما يؤكد هذه الحقيقة هو مظاهر النقمة والسخط، والانتفاضات والثورات التي كانت تقمع بوحشية لا مثيل لها. لكن مع ذلك، يمكن التساؤل إذا لم يكن للشعب إرادة في القوانين أو في الحكم أو في المؤسسات التي يخضع لها، هل يُعتبر هذا كافياً للدلالة على أن السلطة مفروضة من طرف واحد، وأنه لا يوجد اعتقاد بها من الطرف الآخر؟ إن

خضوع الشعوب لقهر الحكام على الرغم من محاولاتها التحررية يظهر أن هذه الشعوب لم تصل بعد إلى مستوى الوعي المطلوب، أي المستوى المطلوب لعدم الاعتقاد بالسلطة، الذي يسمح لها القيام بشورات ناجحة. هذا يعني أن مستوى الإرادة، والتخلص من الحكام، مرهون بمستوى معين من الوعي وعدم الايمان بالسلطة. بعبارة أخرى، لا يعبر السخط أو النقمة بالضرورة عن قناعة كافية بالتغيير، وبالتالي عن مستوى كافٍ لعدم الايمان بالمؤسسات الموجودة، لأن التغيير لا يحصل إلا متى كانت درجة الاعتقاد بحدوثه ودرجة الايمان بزوال المؤسسات قد بلغت المستوى المطلوب، هذا يوضح، كما بين بورديو، أن وجود أية مؤسسة، اجتماعية كانت أم سياسية أم اقتصادية أم فنية، إلخ... مرتبط باعتقاد ذاتي بها من قبل الناس. ومتى بطل هذا الاعتقاد، أي متى بلغ الوعي الدرجة المطلوبة للتغيير، زالت تلك المؤسسات⁽¹⁴⁾. نصل إلى أن العامل الموضوعي غير منفصل عن العامل الذاتي. إن محاولة إلغاء العامل الذاتي من خلال القول بأن سلطة الملك مفروضة على الشعب لا تعكس حقيقة الواقع في أن التذمر وعدم الرضى، أو كل ما يبين أن الشعب لا إرادة له بما يجري، لا ينفي الاعتقاد أو الإيمان بوجود واستمرارية المؤسسات، لأن هذا التذمر أو عدم الرضى لم يصل بعد إلى درجة الانتشار الضرورية التي يصبح بموجبها الوعي قوة كافية لرفض السلطة أو لإحداث الثورة الناجحة. هذا يدل على أنه لا يجب التقليل من أهمية العنصر الذاتي، مع أن النظرية الثالثة تشدد على هذه المسألة حين تعتبر الوعي العامل الأساسي في تحرر الشغيلة⁽¹⁵⁾.

الموقف من العلوم والفنون ونحو علم اقتصادي جديد

تعتبر النظرية الثالثة أن الفنون والعلوم السائدة حالياً في العالم تبرّر الواقع القائم، أي التناقضات

إن الدعوة إلى بناء علم اقتصادي جديد تتوافق من ناحية مع أزمة العلوم القائمة، وبشكل خاص مع علم الاقتصاد البرجوازي وعلم «الاقتصاد الاشتراكي»، كما هو في البلدان المسماة اشتراكية، لكن لا تتوافق من ناحية أخرى مع علم الاقتصاد الماركسي.

إن هذا العلم الأخير كشف حقائق أساسية في النظام الرأسمالي لا يجب إغفالها أو التقليل من أهميتها، مثل الربح والأجر والتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، إلخ. كما لا يجب إنكار هذا العلم بحجة أنه أصبح الآن في أزمة لأنه يعكس العلاقات الاقتصادية السائدة في «البلدان الاشتراكية». ما يبينه الواقع في الحقيقة، هو أن علم الاقتصاد الماركسي يتناقض كلياً مع علم الاقتصاد الرأسمالي، بما في ذلك علم «الاقتصاد الاشتراكي».

إن الدعوة إلى إنشاء علم اقتصادي جديد على أساس مبدأ تأمين الحاجات المادية للناس من خلال الزيادة في الإنتاج هي موضع تساؤل، لأن هذا المبدأ غير مطبق حتى الآن. كما أن تطبيقه يفترض شروطاً عديدة، أهمها: أولاً، على صعيد اقتصادي، تحقيق اقتصاد اشتراكي، أي اقتصاد لا يعرف الربح. وهذا لن يكون إلا بإلغاء الاقتصاد الرأسمالي. ثانياً، على صعيد سياسي، انتشار الثورة الشعبية أو العمالية من أجل القضاء على الأنظمة السياسية الرأسمالية.

خاتمة

نظراً لأن الفكر الرأسمالي لم يعكس حقيقة التناقضات الاجتماعية، ولم يتمكن من وضع حد لأزماته إلا من خلال الحروب والدمار والمآسي؛ ونظراً، بالمقابل، لأن «الفكر الاشتراكي» بصيغته التطبيقية لم يعبر بالفعل عن مجتمع جديد مناضٍ للمجتمع البرجوازي، وتعتبر التطورات الجارية حالياً

الاجتماعية والمادية الموجودة، ولا تعمل على كشفها⁽¹⁶⁾. ومن أبرز تلك المعضلات التي تعمل على طمسها هي مشكلة الاستغلال أو مشكلة الأجرة. وإزاء هذه العلوم المرتبطة بالفتات الحاكمة، تدعو النظرية الثالثة إلى إنشاء علم اقتصادي جديد يكشف التناقضات الاقتصادية القائمة، ودور الشركات الاحتكارية والدول الرأسمالية في أسباب تخلف الشعوب الصغيرة من خلال ممارسة نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري⁽¹⁷⁾؛ ويرتكز على مبدأ تأمين الحاجات المادية للناس من خلال الزيادة في الإنتاج⁽¹⁸⁾.

يبدو أن العلوم الانسانية القائمة حديثاً لا تعمل على كشف التناقضات الأساسية في الواقع، لأنها فعلاً مرتبطة بمصالح مادية لفئات وطبقات اجتماعية مختلفة. وللدلالة على ذلك فإن معظم الأبحاث الميدانية التي تجري في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً لا تتعدى إطار وصف بعض الظواهر الثانوية، المعتبرة بالنسبة إليها ظواهر أساسية. فحين تقوم مثلاً بوصف طبيعة العلاقات في مصنع من المصانع، فهي لا تكشف حقيقة هذه العلاقات المرتبطة بالنظام الرأسمالي القائم على الربح، بقدر ما تظهر طبيعة العوامل المادية والفيزيائية والنفسية والعائلية والاجتماعية التي تساعد في إبقاء العلاقات القائمة وتطويرها لمصلحة الرأسمالي⁽¹⁹⁾.

غير أن هذا لا يعني اعتبار هذه الأبحاث غير مفيدة. فأي بحث منها يقدم في الحقيقة معلومات ومعطيات لا تخلو من الفائدة والأهمية.

إن كشف حقيقة هذه العموم والأزمة التي تمر فيها يوجب موقفاً بضرورة تصحيح وجهاتها أو إنشاء علوم جديدة تعمل على كشف الواقع بتناقضاته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية والفنية.

بل ان هذا الصراع أمر حتمي . وقد تبقى المسألة غير محلولة اذا لم تتمكن الجماهير بنفسها من تحديد فكرها وممارسته وحسم الصراعات لمصلحتها .

احدى خصائص هذه النظرية أنها تشدد، من ناحية، على أن تكون هناك نظرة جديدة للواقع العالمي الراهن، وهذا أمر مهم يحد ذاته؛ ومن ناحية أخرى، على بعض الأفكار التي سبق وأكدها آخرون، مثل: الطبيعة الرأسمالية للمجتمعات الاشتراكية؛ وضرورة أن تشق الجماهير طريقها بنفسها، وأن تصيغ فكرها، أو أن تبني الفكر الذي يعكس مصالحها وتطلعاتها ومطامعها وأمانيتها، وأن تربط بين فكرها وممارستها، وأن تمثل مصلحتها بنفسها، وأن تقيم سلطتها الخاصة بها.

إضافة إلى هذه الجوانب الايجابية التي تضمنتها أيضاً النظرية الماركسية، تظهر النظرية الثالثة بعض الجوانب السلبية، مثل: تحميل النظرية مشاعر واحساسات وعواطف العلاقات القبلية، والدمج بين الفكر الماركسي والواقع الاشتراكي، والدعوة إلى إقامة سلطات جماهيرية مستقلة بما يبدو أنه يتناقض مع المصلحة الواحدة للجماهير.

في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية دليلاً واضحاً على ذلك؛ وإزاء الانعكاسات السلبية المباشرة لهذا الوضع على شعوب العالم، وبشكل خاص مجتمعات العالم الثالث بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعاني منها؛ فان النظرية الثالثة تدعو للبحث من أجل بناء رؤية جديدة للواقع تأخذ في الاعتبار التطورات الحديثة التي طرأت على البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظامين الرئيسيين في العالم: النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي. ميزة هذه النظرية أنها تبرر الظروف الموضوعية التي توجب، بنظرها، فكراً جديداً مناقضاً للفكر الحالي بشكليته الرأسمالي والاشتراكي، يشرح الواقع على حقيقته، ويساعد الجماهير الشعبية والعامة على ممارسة دورها بالكامل، أي بعبارة أخرى، على تولي زمام أمورها بنفسها.

إلا أن الظروف الموضوعية التي تساعد على نشوء هذه النظرية كانت قد ساعدت في السابق على نشوء أفكار مماثلة، لكن غير متبلورة في نظريات محددة. وهي قد تؤدي في المستقبل إلى نشوء نظريات ثالثة عديدة. وقد ينشأ صراع بين هذه الاتجاهات الفكرية،

الحواشي

- (1) معمر القذافي، الكتاب الأخضر وشروحه، دمشق، دار المهندسين، 1984، ص 13-55.
- (2) Max Weber, Essais sur la théorie de la science, Paris, plon, 1965, p. 62-64, 68.
- (3) الكتاب الأخضر، ص 61-65.
- (4) نفسه، ص 81-108.
- (5) نفسه، ص 124-129.
- (6) نفسه، ص 189-213.
- (7) Engels Anti-Duhring, Ed. Sociales, Paris, 1973, III partie, chapitre 2, p. 315 Amadéo Bordiga, Facteurs de race et de nation dans la théorie marxiste, prométhée, p. 122. Karl Marx, Friedrich Engels, Manifeste du parti communiste, Pekin, 1970, p. 69.
- (8) الكتاب الأخضر، ص 214-221.

-
- (9) نفسه، ص 266.
- (10) نفسه، ص 282-259.
- (11) Lénine, Œuvres choisies, Ed. sociales.
- (12) Rosa Luxemburg, Œuvres II, Maspéro.
- (13) الكتاب الأخضر، ص 323.
- (14) Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Editions de Minuit, 1980, p. 24-25.
- (15) الكتاب الأخضر، ص 360.
- (16) نفسه، ص 305.
- (17) نفسه، ص 425.
- (18) نفسه، ص 418.
- (19) Pierre Rolle, Introduction à la sociologie du travail, paris, 1971